

استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية

– مجموعة beIN القطرية أنموذجاً –
MEDIA GROUP

Using financial and accounting management indicators to rationalize the decisions of the sports media organization

-Group beIN MEDIA GROUP Qatar A model-

إسماعيل سبتي¹، الزواوي أحمد المهدي²، الاخضر لقلطي³

¹ جامعة محمد بوضياف – المسيلة (الجزائر)، ismail.sebti@univ-msila.dz

² جامعة محمد بوضياف – المسيلة (الجزائر)، ahmedmahdi.zouaoui@univ-msila.dz

³ جامعة محمد بوضياف – المسيلة (الجزائر)، lakhdar.louglaithi@univ-msila.dz

تاريخ النشر: ديسمبر/2021

تاريخ القبول: 2021/10/31

تاريخ الإرسال: 2020/10/24

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح إجراءات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإعلامية الرياضية باستعمال مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي بغية ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية هذا من جهة، ومن جهة ثانية تهدف إلى إبراز مدى تطور الذي وصلت إليه المؤسسات الإعلامية الرياضية في الدول العربية أثرها على الرأي العام المتابعين المختصين خلال ثلاث السنوات الأخيرة المتتالية.

من خلال الدراسة أخذ مجموعة beIN SPORTS القطرية أنموذجاً لهذا الموضوع للفترة 2017/2015 اتضح؛ أن تبني الحكومة القطرية لمجموعة beIN SPORTS، يجب أن يصاحبه برنامج عمل يهدف إلى تمويل خلايا مراقبة تقنية هادفة إلى الحد من القرصنة الإعلامية الحديثة، وإلى السيطرة على سوق العمل وتحقيق أكبر مشاهدات وذلك بأقل التكاليف الممكنة وأفضل العوائد المتوقعة، وهذا ما تهدف إليه نتائج وتفسيرات مؤشرات التسيير والتحليل المالي بصفة مباشرة وإلى ترشيد القرارات بصفة غير مباشرة.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي، ترشيد القرارات، المؤسسة الإعلامية الرياضية.

Abstract:

This study aims at clarifying the procedures of evaluating the financial performance of the sports media institution using the financial and accounting management indicators in order to rationalize the decisions of this sports media organization on the one hand, And on the other hand aims to highlight the extent of the development reached by sports media institutions in the Arab countries impact on public opinion and follow-up specialists during the last three consecutive years.

Through the study, the country's BEIN SPORTS group took a model for this theme for 2015-2017; The adoption by the Government of Qatar of the BEIN SPORTS group should be

accompanied by a work program aimed at financing technical monitoring cells aimed at reducing modern media piracy, And to control the labor market and achieve the largest observations with the lowest possible costs and the best expected returns, and this is aimed at the results and interpretations of the indicators of governance and financial analysis directly and to rationalize decisions indirectly.

Key words: Financial and accounting management indicators, rationalization of decisions, sports media organization.

المقدمة:

تطور الممارسات التجارية والمالية زاد من تعقد نشاطات المؤسسة، مما جعل المحاسبة المالية تأتي بمعايير متجددة من أجل مواكبة هذه التغيرات السريعة وهذا كي تصبح المعلومة التي تقدم لمستخدمي التقارير المالية ذات قيمة إيجابية لقراراتهم، فمن الأفضل للمستثمر والأطراف ذات العلاقة الحصول على معلومات مطابقة لواقع نشاطات المؤسسة خاصة المعلومات المقدمة بعد إجراءات تقييم الأداء المالي لنشاط المؤسسة استنادا إلى القوائم المفصح عنها. إن مستخدمي المعلومات دائما ما يتساءلون ويتخوفون من المدى الذي يستطيعون فيه الاعتماد المعلومات المقدمة لهم. حيث أن الكثير منهم أصبح على علم بأن المعلومات المالية تستند إلى مفاهيم ومبادئ قد تشوبها كثيرا من العيوب والتفديرات خاصة عند تحليل مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي، ومن هنا جاء التفكير بضرورة استعمال هذه المؤشرات في كل المؤسسات الاقتصادية مهما كان نشاطها وشكلها القانوني، وتعتبر مؤسسات لإعلام الرياضي من أهم الشركات التي تسعى إلى ترشيد قراراتها استنادا إلى تحليل نتائج مؤشرات التسيير المالي.

ضمن هذا المنظور تأتي هذه الورقة البحثية لتجيب على الإشكالية التالية:

كيف تستخدم مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية ؟

في سبيل الإجابة عن هذه الأسئلة تم اقتراح الفرضيات التالية:

- تساهم مؤشرات التسيير المالي في ضبط الوضعية والأداء المالي للمؤسسة الإعلامية الرياضية من خلال تحديد الدقيق لتكاليف العمل بها التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات؛
- يسهل استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي من إجراءات الرقابة والمساءلة الإدارية لمختلف المسيرين في المؤسسة الإعلامية؛ كما تعتمد مجموعة beIN SPORTS القطرية على مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قراراتها.

1. أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من الطلب المتزايد للأطراف ذات العلاقة بمؤسسات الإعلام الرياضي على معلومات ذات جودة عالية، وعن التحليل جيد لمؤشرات التسيير المالي والمحاسبي التي يعتمدون عليها في تقليل المخاطرة وحالات عدم التأكد وتدعم عمليات اتخاذ القرارات من خلال تقييم نتائج مؤشرات الأداء المالي ثم دراسة مختلف الانحرافات المتحصل عليها. يزيد الاعتماد على مؤشرات التسيير المالي

المحاسبي إلى حدوث تغيير جوهري في مقومات الإفصاح المحاسبي (زيادة الشفافية والموثوقية)، الأمر الذي ينعكس بدوره على توفير معلومات مناسبة للأطراف ذات العلاقة والمتمثلة في القوائم المالية ومختلف التقارير ذات الصلة المعلن عنها في وسائل الاتصال من أجل ترشيد القرارات الاقتصادية، ومن ثم ينعكس أثره إيجابيا على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وزيادة رفاهية المجتمع.

2. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- المقارنة بين نتائج مؤشرات التوازن المالي المحاسبي بين عدة سنوات لمجموعة beIN SPORTS القطرية؛
- معرفة تأثير العمل الكفاء لطاقم المؤسسة المالي والمحاسبي على دقة مؤشرات الأداء المالي؛
- توضيح العلاقة القائمة بين القرارات المتخذة ونتائج مؤشرات التوازن المالي المحاسبي؛
- معرفة مدى مواكبة المجموعة القطرية beIN SPORTS في تطبيقها مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي.

3. محاور البحث:

تم معالجة هذه الدراسة عن طريق مناقشة وتحليل النقاط التالية:

- مقدمة وطرح الاشكالية؛
- مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي المستعملة في ترشيد القرارات؛
- تحليل مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي للمجموعة القطرية beIN SPORTS؛
- الخاتمة.

أولاً: مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي المستعملة في ترشيد القرارات

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية واللازمة التي تساهم في عملية نمو واستمرار نشاط المجموعة، حيث نجد أن المعلومات المحاسبية تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات، لما تقدمه من عون في تسهيل قراءة البيانات والمؤشرات المالية الناتجة عن الوقائع المالية للمجموعة، والمستعملة في تقييم الأداء المالي.

1. مفهوم الأداء وتقييم الأداء:

إن أصل كلمة أداء ينحدر من اللغة اللاتينية وبالضبط من عبارة "performare" والتي تعني إعطاء الشكل لشيء ما _ وذلك بأسلوب كلي_ ومن اللغة الانجليزية يتمثل في مصطلح performance.¹ وهناك عدة تعاريف نذكر منها:

- هو تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية أي أن تقييم الاداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة ومن ثم تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.²

■ عملية تقييم الأداء هي عملية تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وتهتم بقياس كفاءة الوحدة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة سواء بشرية أو رأسمالية.³

مما سبق يتضح أن تقييم الأداء يعني قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج المحققة خلال الدورة المالية، بالإضافة إلى تحليل تلك النتائج ومعرفة الانحرافات التي وقعت ثم اقتراح حلول لتلك الانحرافات من أجل تحقيق أداء جيد في المستقبل. وتتركز عملية تقييم الأداء على الأركان الأساسية المتمثلة في وجود أهداف محددة مسبقاً، قياس الأداء الفعلي واتخاذ القرارات المناسبة من أجل معالجة الانحرافات الممكن حدوثها في نشاط المجموعة.

2. مراحل عملية تقييم الأداء :

تمر عملية تقييم الاداء بالمراحل التالية:

- جمع البيانات والمعلومات الاحصائية؛
- إجراء عملية التقييم؛
- متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات؛
- تحديد الانحرافات؛
- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالنشاط.

3. تعريف ومؤشرات التسيير المالي والمحاسبي تقييم الأداء المالي

هناك مؤشرات مختلفة لقياس الأداء المالي للمؤسسة حيث تتأكد المؤسسة من خلال هذه المؤشرات من الوصول إلى مستوي تحقيق الأهداف وهذا المستوى يقاس باستخدام المؤشرات المالية.⁴ يتمثل كذلك في علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة فيجب أن يكون هناك توافق بين التكاليف والأهداف المنشودة وتجنب خطر زيادة التكاليف أو تدنيها دون بلوغ الأهداف.⁵ ومن بين الأهداف المالية للمجموعة ما يلي:

- تحقيق السيولة واليسر المالي وذلك لقياس قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة، الأصول المتداولة إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.
- هدف تحقيق التوازن المالي: حيث تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمجموعة. ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها. بالإضافة خلق القيمة وتحقيق أكبر مردودية عن طريق الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة ككل.

الأداء المالي هو الكفاءة والفعالية معاً للنشاط المالي المتعلق بالمجموعة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت التصرف. حيث تختلف المعايير والمؤشرات المستعملة في تقييم الأداء المالي لمجموعة الشركات عن تلك المستعملة في المؤسسات الصغيرة، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

أ. تعريف رأس المال العامل

لا يوجد تعريف عام متفق عليه لرأس المال العامل، كثيراً ما يشار إلى رأس المال العامل على أنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويشار إليه أحياناً على أنه عبارة عن مجموعة من الموجودات المتداولة.

يعرف رأس المال العامل الدائم على أنه الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة.⁶

ويمكن حساب رأس مال العامل بطريقتين:

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة -

أو من أسفل الميزانية:

لكن عند التحليلات المالية يعتمد على حساب رأس مال العامل من أعلى الميزانية وليس من الأسفل وذلك لأن حسابه من أسفل الميزانية لا يحدث أي تأثير على تحليلات الاداء المالي. ومنه يمكن القول أن رأس المال العامل الدائم يختلف باختلاف المؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي ومن قطاع إلى آخر، فيكون غالباً أقل حجماً في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظراً لسرعة دوران المخزون في الأولى، وبطئها في الثانية، ويجب أن يزداد رأس المال العامل الدائم في القيمة كلما كانت حركة المخزون والقيم غير الجاهزة أقل وحركة الديون قصيرة الأجل أكبر. إذا كان رأس مال العامل الدائم موجب فهو مؤشر جيد للمؤسسة لأنه يدل بأن عملية التمويل لا تعتمد على ديون قصيرة الأجل.

ب. أنواع رأس المال العامل

▪ رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة:

ر.م.ع. الخارجي = ر.م.ع. الإجمالي - ر.م.ع.خ.

ر.م.ع. الخارجي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

ر.م.ع. الخارجي = الديون الطويلة الأجل + الديون القصيرة الأجل.

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول ثابتة.

■ **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموعة عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، أو هي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموعة الأصول المتداولة، حيث أن رأس مال العامل الأجنبي يمثل مجموع الأصول المتداولة.

■ **رأس المال العامل الخارجي(الأجنبي):** وهو من رأس المال العامل الإجمالي الذي تموله رؤوس الأموال الأجنبية،⁷ والمتمثلة في إجمالي، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كمورد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات وأصبح ملجأ في الحصول على القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وملجأ لتدارك العجز في الخزينة وبحسب رأس المال العامل الأجنبي وفق العلاقة التالية :

ر.م.ع. الأجنبي(الخارجي) = مجموع الديون.

رأس المال العامل الصافي (الدائم) = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل.

ج. احتياجات رأس المال العامل

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمديون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل، وهي الديون الممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة، هذه المصادر تمويل جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس مال العامل، أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومديونها بالديون قصيرة الأجل وإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهي ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، ونلاحظ أن القيم الجاهزة لا تعتبر من احتياجات الدورة، كذلك السلفات المصرفية وهي ديون سائلة مدتها قصيرة جداً فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة، لأنها غالباً في آخر الدورة للتسوية، ويعرف على أنه قسط وجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بدورة الاستغلال والتي لم تغطي من طرف الموارد الدورية. وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات ر.م.ع = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية).

احتياجات ر.م.ع = احتياجات التمويل _ موارد التمويل.

■ حالات احتياجات رأس المال العامل

الحالة الأولى: (احتياجات رأس المال العامل < 0): معناه احتياجات الدورة، موارد الدورة، نجد في أن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال الذي يجب عليها إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

الحالة الثانية: (احتياجات رأس المال العامل > 0): يعني الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض، والمؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس المال موجب ولكن عملياً يجب عليها أن توفر رأس مال موجب لمواجهة الأخطار.

الحالة الثالثة: (احتياجات رأس المال العامل $= 0$): يعني أن موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، والموارد تغطي دورة الاستغلال وفي حالة عابرة أو مستمرة.

- رأس المال العامل يختلف عن احتياجات رأس المال العامل من حيث القيمة بحيث رأس المال العامل يعتبر دائماً واحتياجات رأس المال العامل تعتبر لدورة وحيدة فقط.

د. الخزينة TR

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية واحدة، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة خلال الدورة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$TR = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}.$$

■ حالات تغير الخزينة

$TR = 0 \leq FR = BFR$ ، المؤسسة حققت توازن مالي ثابت أو معدوم، أي لا بد من البحث عن موارد مادية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

$TR > 0 \leq FR > BFR$ ، حالة عدم التوازن، هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية من أجل ضمان استمرارية.

$TR < 0 \leq FR < BFR$ ، حالة توازن المؤسسة حققت هامش دائم من النقود يعني أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، لذا يوجد فائض في رأس المال الصافي الذي يشكل خزينة موجبة.

4. تحليل الأداء المالي بواسطة النسب

تشكل النسب المالية جانباً هاماً في عملية التحليل المالي فهي أداة هامة في إظهار المركز المالي والائتماني التنافسي للمؤسسة خاصة بالنسبة للبنوك. ويمكن تعريف النسب المالية كما يلي:

التعريف الأول: "هي علاقة تربط بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي والاستغلالي وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المالية وذلك بصفة موضوعية وفي الظروف الخارجية المفروضة على المؤسسة."⁸

التعريف الثاني: "النسب المالية هي توفير أموال سائلة كافية لدى المؤسسة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها."⁹

يمكن حساب عدد هائل من النسب المالية لنفس المؤسسة لذا يجب على المحلل المالي اختيار الأهم، ومن أهم النسب المالية الرئيسية التي يجب أن يركز عليها المحلل المالي نذكر ما يلي:

أ. نسب الهيكلية

تسمح لنا هذه النسب بإعطاء صورة واضحة عن الهيكل المالي للمؤسسة في تاريخ معين وذلك بمقارنة كل عنصر من عناصر الأصول أو الخصوم مع مجموع الميزانية. ويوجد نوعين من نسب الهيكلية

- **نسب هيكلية الأصول:** ترتبط بطبيعة نشاط المؤسسة ويقطاعها الاقتصادي، وكذلك تتعلق بمديونية المؤسسة واستقلاليتها والاستعمال الجيد لأموالها. وتحسب نسب الهيكلية كما يلي:

*نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول.

*نسبة قيم الاستغلال = قيم الاستغلال / مجموع الأصول.

*نسبة القيم غير الجاهزة = القيم غير الجاهزة / مجموع الأصول.

*نسبة القيم الجاهزة = القيم الجاهزة / مجموع الأصول.

- **نسب هيكلية الخصوم:** تبين المصادر التي استعملتها المؤسسة لتمويل استخداماتها خلال فترة معينة والهدف من حسابها البحث عن الوضعية المثلى لتمويل هذه الاستخدامات، وهي كما يلي:

*نسبة الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم، وكلما ارتفعت هذه النسبة نجد أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

*نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل = مجموع الديون طويلة و متوسطة الأجل / مجموع الخصوم.

* نسبة الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم.

توضح النسبتين الأخيرتين نسبة الديون إلى إجمالي الخصوم وعادة ما تكون قيمة الديون طويلة الأجل كبيرة نظرا لتمويل الاستثمارات في حين أن الديون قصيرة الأجل تخصص لتمويل أو تغطية المصاريف دورة الاستغلال.

ب. نسب التمويل

تظهر هذه النسب مدى التوازن القائم بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم. وتمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية، أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر ما يلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة. ومن أهم هذه النسب ما يلي:

- **نسب التمويل الدائم:** إن التوازن بن الموارد الدائمة والاستعلامات الثابتة باعتبارها من أهم أهداف كل مسير في المؤسسة، وإذا تحقق هذا التوازن والتساوي بين هذين العنصرين فإن النسبة: (الأموال الدائمة/الأصول الثابتة) تساوي 1، وهذا يدل على انعدام رأس المال العامل الصافي أو الدائم، فمن المستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 خاصة في المؤسسات ذات المخزونات وذلك حتى تتمكن من تغطية مخزوناتا وتقاديا لمشاكل ارتفاع هذه المادة. وتتم هذه التغطية اعتمادا على رأس مال العامل: رأس العامل = ر. م. ع. الصافي / الأصول المتداولة.

■ **نسبة التمويل الذاتي:** هي مكملة لنسبة التمويل الدائم وتحسب بالعلاقة: نسبة التمويل الذاتي = أموال خاصة / أصول ثابتة، تبين هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة. بواسطة أموالها الخاصة حيث إذا كانت تساوي 1 فإن ر.م.ع الخاص معدوم، أي أن الأموال الخاصة غطت الأصول الثابتة والأصول المتداولة تغطي بديون طويلة الأجل، تتأكد المؤسسة بأنها تمول قيمتها الثابتة بأموالها الخاصة إذا ارتفعت هذه النسبة عن 1 وهذا يدل عن وجود فائض في الأموال بإضافة الديون طويلة الأجل لتمويل الأصول المتداولة وهذا ليس مفيداً للمؤسسة.

■ **نسبة الاستقلالية المالية:** إن استقلالية المؤسسة تتعلق بمديونيتها ولهذا يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية، وتحسب بالعلاقة التالية:¹⁰

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

نسبة الاستقلالية المالية = رأس المال العامل الخاص / مجموع الديون.

هذه النسبة تعكس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة بحيث لا تزيد الأموال الخارجية عن الأموال الخاصة بمقدار كبير، فيجب أن تكون محصورة بين 1 و2. فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل للمؤسسة قدرة كافية للتسديد أو الاقتراض. أما إذا تساوت مع 1 أو أقل فهذا يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا في حالة ضمانات أخرى.

أما النسبة الثانية فلا بد أن تكون أكبر أو تساوي 0.5 غير أن هذه القيمة صعبة التحقيق فأصبحت البنوك تطالب أن تكون هذه بين 1 و 3/1 وقد يعطي هذا حد أدنى 0.35 وحد أقصى 0.7.

■ **نسبة التمويل الخارجي "قابلية التسديد":** أي مقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها وهو المقياس الوحيد لمعرفة قابلية التسديد نسبة قابلية التسديد = مجموع الأصول / مجموع الديون.

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي نلاحظ في الحصول على ديون أخرى. يستحسن أن تكون قيمة هذه النسبة أكبر من 2 أو في القيمة المقبولة إذا كانت بين 1 و2.

ج. نسب السيولة

الغرض من هذه النسبة هو الوقوف على مقدرة الأصول المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم. فهذه النسب تربط بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بهدف قياس صافي رأس المال العامل وبيان وجود توازن بين الديون قصيرة الأجل وما يقابلها من الأصول المتداولة. وهناك عدة نسب لقياس سيولة المؤسسة أهمها:

■ **نسبة السيولة العامة:** تبين لنا هذه النسبة كيفية التحول التدريجي للأصول المتداولة إلى سيولة بهدف مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل فهذه النسبة تظهر مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول إلى سيولة (قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات) والسريعة

التحول إلى سيولة (القيم القابلة للتحقيق) والسائلة (القيم الجاهزة) للديون قصيرة الأجل. وتحسب نسبة السيولة العامة بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل.

ويمكن أن تأخذ نسبة السيولة العامة النسب التالية:

- نسبة السيولة العامة تساوي 1 هذا يعني أن المؤسسة لديها رأس مال عامل صافي معدوم.
- نسبة السيولة العامة أقل من 1 فهي وضعية سيئة وخطيرة للمؤسسة وعليها أن تراجع هيكلها المالي وذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو رفع رأس مالها الخاص أو تخفيض ديونها قصيرة الأجل وزيادة أموالها المتداولة.

- نسبة السيولة العامة أكبر من 1 أي رأس المال العامل موجب ووضعية المؤسسة حسنة.

■ **نسبة السيولة المختصرة:** تبين مدى إمكانية تغطية الديون قصيرة الأجل للأصول المتداولة ولكن نستبعد قيمة المخزونات التي لها قيمة وسيولة غير أكيدة من القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة. ويمكن حسابها كما يلي:

نسبة السيولة المختصرة = القيم غير الجاهزة + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.

يجب ألا تكون قيمتها مرتفعة فقد حدد لها حد أدنى 0,3 وحد أقصى 0,5 وهو حد الضمان.

■ **نسبة السيولة الفورية (الحالية):** وهي النسبة التي تسمح بإجراء المقارنة بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصير الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.

من الطبيعي أن تكون قيمة هذه النسبة على الأقل تساوي الواحد عندما تكون مدة استحقاق الديون أياماً فقط، أما في حالة كون مدة استحقاق الديون تفوق الأسبوع أو الشهر فمن الأمثل أن تقل هذه النسبة عن الواحد، أي لا نترك الأموال السائلة بدون استعمال في أصول أخرى لتحقيق المردود. وفي كل الحالات يجب ألا تتعدى 30%.

د. نسب المردودية

إن حساب المردودية يسمح لنا بحساب الربح على رأس المال وكذا مدى فاعلية استخدام الموارد المتاحة من طرف المؤسسة، فالمردودية تبين لنا العلاقة الموجودة بين النتيجة التي تحصلت عليها المؤسسة ومختلف الوسائل والموارد المستعملة من أجل الحصول على هذه النتيجة، ومن أهم نسب المردودية نجد نسبة المردودية الإجمالية والمختصرة...

تعتمد المؤسسة في حساب مؤشرات الأداء المالي وتحليلها على البيانات الموجودة في القوائم المالية، وتكون هذه الأخيرة أكثر موثوقية وملاءمة لإجراءات تقييم الأداء المالية إذا تم تطبيق مبادئ

الحوكمة بشكل جيد، عن طريق حرص المؤسسة على تكوين اطاراتها وتدريبهم أكثر من أجل مواكبة التطورات الحاصلة والوصول إلى العقلانية في التسيير، بغية ترشد القرارات كل الأطراف ذات العلاقة.

ثانياً: تحليل مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي للمجموعة القطرية beIN SPORTS

مؤسسة beIN SPORTS القطرية هي شبكة عالمية من القنوات الرياضية المشفرة التابعة لشبكة بي إن الترفيهية beIN Network، وتنتقل مجموعة من البطولات العالمية، تملكها مجموعة بي إن الإعلامية beIN MEDIA GROUP، تبث محتواها وبرامجها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وإندونيسيا، والفلبين، وهونغ كونغ وتايوان وأستراليا وإسبانيا.

ففي منطقة الشرق الأوسط تقوم القناة ببث محتواها على 17 قناة. بينما تقوم بتشغيل ثلاث قنوات في فرنسا (بي إن سبورتس 1، وبي إن سبورتس 2، وبي إن سبورتس ماكس)، وأطلقت قناتين في الولايات المتحدة (بالإنجليزية والإسبانية) في أغسطس 2012. كما أطلقت خدمة بث حية عبر الإنترنت في كندا في أكتوبر 2013، والتي أعقبها إطلاق لقناة كاملة في 31 يناير عام 2014، بعد عدة سنوات من التأخير بسبب صعوبة البيئة الرقابية في كندا. وفي أستراليا، حصلت المجموعة على تصريح بالبث بعد شراء الحقوق من قنوات سيتاننا سبورت الأسترالية، وحصلت على حقوق بث حصرية لمنافسات الدوري الإيطالي الممتاز. وبشكل عام تتكون الشبكة من عدة قنوات:

- بي إن سبورت العربية: افتتحت في 1 نوفمبر 2003 ومقرها الدوحة في قطر وهي القناة الرئيسية، وكانت تعرف سابقاً باسم الجزيرة الرياضية؛
- بي إن سبورت الفرنسية: افتتحت في 1 يونيو 2012 مقرها باريس في فرنسا؛
- بي إن سبورت الكندية: افتتحت في 31 يناير 2014 مقرها تورونتو في كندا؛
- بي إن سبورت الأسترالية: افتتحت في 1 نوفمبر 2014.

1. ممتلكات مجموعة beIN SPORTS

- في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمتلك بي إن سبورتس تملك حقوق بث مباريات لعبة كرة القدم منها الدوري الإنجليزي الممتاز والدوري الإيطالي الممتاز والدوري الإسباني ودوري الدرجة الأولى الفرنسي، ودوري أبطال أوروبا والدوري الأوروبي وغيرها.
- في فرنسا، بي إن سبورتس تملك حقوق بث مباريات لعبة كرة القدم في التلفزيون الفرنسي، بما في ذلك دوري الدرجة الأولى الفرنسي، الدوري الألماني، ودوري أبطال أوروبا وبطولة الأمم الأوروبية لكرة القدم.
- في الولايات المتحدة وكندا، بي إن سبورتس تملك حقوق بث مباريات الدوري الإسباني، والدوري الإيطالي الممتاز، ودوري الدرجة الأولى الفرنسي، وكأس ملك إسبانيا، ودوري البطولة الإنجليزية وتصفيات أمريكا الجنوبية لكرة القدم، بالإضافة إلى قناة نادي برشلونة.

- في إندونيسيا، بي إن سبورتس تملك حقوق بث مباريات الدوري الإيطالي الممتاز، ودوري الدرجة الأولى الفرنسي، والدوري الأمريكي الممتاز، ودوري الدرجة الأولى البرازيلي، وبث مباريات الدوري الإنجليزي الممتاز لثلاثة مواسم من 14/2013 إلى 16/2015 بالشراكة مع إم بي وسيلفا.
- في هونغ كونغ، بي إن سبورتس تملك حقوق بث مباريات الدوري الإيطالي الممتاز، ودوري الدرجة الأولى الفرنسي، والدوري الأمريكي الممتاز، وكأس رابطة الأندية الإنجليزية المحترفة، وكأس إيطاليا لكرة القدم، وكأس الدوري الفرنسي، بالإضافة إلى قناة نادي ليفربول، وقناة نادي توتنهام وقناة نادي إيه سي ميلان.¹¹

2. التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي

سنقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستعمال مؤشرات التوازن المالي وإبراز دور الحوكمة في ذلك.

1.3 حساب رأس المال العامل:

الجدول رقم(1): يوضح رأس المال العامل للسنوات الثلاثة المتتالية.

الدورة n+2	الدورة n+1	الدورة n	السنوات البيان
2136522663.96 (112237753.22) 2684589026	2495612755.65 (9975329937.47) 2345836902	236573874.54 (157937318.7) 3346294680	أموال دائمة أصول ثابتة رأس المال العامل الدائم
678935269.27 (865492803.65) 206785673.05-	(43568295.33) (1136486672.51) 1237845557.73-	(147543255.09) (809468326.8) 206746773.56-	أموال خاصة أصول ثابتة رأس المال العامل الخاص
1134578962.78 700053467.44 8675546643.97	248945667.66 1567304585.25 177777546.45	17589644.11 234455556.77 1589034567.62	الديون قصيرة الأجل الديون طويلة الأجل رأس المال العامل الأجنبي
666684357.23 788684367.04	452810131.42 492794798.22	555198200.55 345682800.67	أصول متداولة رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المحاسبية لمجموعة beIN SPORTS القطرية.

من الجدول نلاحظ أن:

- رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات الثلاث المدروسة، وهذا ما يبين أن المؤسسة استطاعت تغطية ممتلكاتها الثابتة بأموالها الدائمة وتحقق فائض تمويل به أصولها المتداولة بقيم رأس المال العامل الدائم، وهذا يدل على احترام المؤسسة للتوازنات المالية العقلانية في التسيير مما يدل على صلاحية القرارات المستقبلية المتخذة.

■ رأس المال العامل الخاص سالب في السنوات الثلاث، وتفسر هذا أن الوحدة حققت هذا المؤشر بقيمة سلبية مما يدل على أنها لم تغطي كامل استثماراتها أو أصولها الثابتة بأنواعها الخاصة. مما يدل إمكانية جذب الاستثمارات ودعم الاقتصاد.

■ رأس المال العامل الأجنبي والذي يمثل ما هو على المؤسسة من حقوق الغير والتي تلجأ إليها المؤسسة في حالة احتياجها للتمويل، والملاحظ أن مؤسسة beIN SPORTS تعتمد في سياستها على الديون طويلة الأجل أكثر من الديون قصيرة الأجل وهذا لصالحها، حيث نجد أن رأس مالها الأجنبي ينقص من سنة n إلى $n+1$ حتى سنة $n+2$.

■ الأصول التي يتكف بها نشاط استغلال المؤسسة والتي تدور في سنة أو أقل، تزداد من سنة n إلى $n+1$ إلى $n+2$. على التوالي وهذا جانب إيجابي لصحة التوازن المالي للمؤسسة، فإذا ارتفعت الأصول المتداولة تقل خطورة الديون قصيرة الأجل أكثر. ولكن التعليق على رؤوس الأموال العاملة لا يكفي للحكم على وضعيتها المالية بل يجب معرفة دور الحوكمة في تفعيل النسب المالية. الأمر الذي يؤدي تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية وهذا ما تسعى الحوكمة لتحقيقه.

4. التحليل عن طريق النسب المالية

1.4. عرض النتائج : سنقوم باستخدام النسب المالية في التحليل كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (2): النسب المالية للمؤسسة

الدورة $n+2$	الدورة $n+1$	الدورة n	طريقة حسابها	النسب
1.08	1.55	1.44	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	نسبة التمويل الدائم
0.67	-0.17	-0.33	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	نسبة التمويل الخاص
1.24	-0.21	-0.45	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	نسبة الاستقلالية المالية
0.57	0.4	0.49	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	نسبة قابلية السداد
4.05	2.44	3.01	$\frac{\text{أصول متداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	نسبة السيولة العامة
0.077	0.339	0.074	$\frac{\text{قيم جاهزة + قيم قابلة للتحقيق}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	نسبة السيولة المختصرة
4.63	1.77	0.52	$\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	نسبة السيولة الحالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المحاسبية لمجموعة beIN SPORTS القطرية.

2.4. التعليق

■ نسبة التمويل الدائم: نلاحظ في السنوات الثلاث أن هذه النسب أكبر من الواحد (01) وهذا هو المطلوب في مثل هذا النوع من المؤسسات مما يدل على رأس مال عامل دائم موجب، حيث تعني هذه

النسبة أن الوحدة قد استطاعت تغطية أصولها الثابتة بالكامل بالأموال الدائمة مع تحقيق فائض يقدر بالنصف من الأصول الثابتة. الأمر الذي يعطي معاملة عادلة بين حملة الأسهم ويزيد من أرباحية الاستثمار في المؤسسة.

■ **نسبة التمويل الخاص:** نلاحظ سلبية هذه النسبة خلال السنوات الثلاث، أي أقل من الواحد (01)، وذلك أنها لا تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل جميع أصولها الثابتة.

■ **نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد (01) للسنتين n و $n+1$ ، وهي نسبة غير جيدة، أي أن المؤسسة مشبعة بالديون وهي تابعة للغير حيث أن أموالها الخاصة أقل من ديونها وهذا خطر لوضعيتها المالية لأنها تعتمد على أموالها الخاصة للتمويل، أما في سنة $n+2$. فهي أكبر من 1 وجيدة لنشاط المؤسسة.

■ **نسبة قابلية السداد:** هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في حالة التصفية، ففي هذه الحالة المؤسسة تستطيع تسديد كامل ديونها خلال السنوات الثلاث من خلال بيع موجوداتها، وهو ضمان لحقوق الغير عند الإفلاس، ويشجع المتعاملين على التعامل معها، وعموماً ليست سيئة. مما يضمن حقوق أصحاب المصالح في المؤسسة وهذا ما تسعى له نموذج الحوكمة الخاص بأصحاب المصالح.

■ **نسبة السيولة العامة:** هذه النسبة أكبر من الواحد، وهذا إيجابي من الناحية المالية، أي جميع الديون القصيرة الأجل في الأصول المتداولة والديون طويلة الأجل تمول الأصول المتداولة.

■ **نسبة السيولة المختصرة:** وهي النسبة التي تبين مدى تحقيق المؤسسة لحقوقها من الغير حتى تستطيع تحصيل ديونها، وهذا ما نلاحظه في المؤسسة المدروسة، حيث أنها حققت نسب أقل من الواحد (01) في السنوات الثلاثة أي أنها لا توفر نسبة الضمان دون اللجوء إلى السيولة الجاهزة.

■ **نسبة السيولة الحالية:** توضح قدرة المؤسسة على تسديد الديون القصيرة الأجل، ومن الأحسن أن تكون أكبر من 50% والملاحظ من هذه المؤسسة تغطي كل ديونها قصيرة الأجل، ما عدا سنة n .

5. دراسة جدول حسابات النتائج

1.5. دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج.

يعد جدول حسابات النتائج من القوائم المالية الهامة، لذا سنحاول من خلال دراستنا التطرق إلى تطور التكاليف والإيرادات الخاصة بمؤسسة beIN SPORTS خلال ثلاث سنوات متعاقبة تليها دراسة النتائج والتعليق عليها، وفي الأخير دراسة بعض المؤشرات والنسب لجدول حسابات النتائج.

أ- **دراسة النتائج:** في هذه النقطة نقوم بدراسة النتائج لمعرفة وضعية المؤسسة فيما يتعلق بالهامش الإجمالي كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (3): تطور النتائج خلال سنوات الدراسة

الدورة n+2	الدورة n+1	الدورة n	السنوات البيان
213894.97 200067846.48 998504378.7 6466667.93 98845611.55	- 275554396.09 654289645.34 24865429.88 8889534.28	2368411.67 (356211161.15) (557709854.98) 557804326.56 999740.78	الهامش الربح الإجمالي للاس القيمة المضافة للاستغلال نتيجة العمليات نتيجة غير عادية النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المحاسبية لمجموعة beIN SPORTS القطرية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- الهامش الإجمالي للاستغلال: نلاحظ أن الهامش الإجمالي لم يظهر في سنة n+1 مما يدل على أن المؤسسة تشهد حالة تذبذب في نسبة المبيعات المتمثلة في قيمة المشاهدة التأثير على الرأي العام من أجل المشاهدة.
- القيمة المضافة للاستغلال: شهدت القيمة المضافة ارتفاعاً بنسبة 1.75% لسنة n+1 مقارنة بسنة n وهذا راجع لنسبة ارتفاع نشاط بشكل يفوق نسبة التكاليف، وأن هناك انخفاض بنسبة 0.071% لسنة n+2.
- النتيجة العملياتية: نلاحظ أن نتيجة الاستغلال في ارتفاع ففي سنة n+1 شهدت ارتفاع بنسبة 1.13% مقارنة بسنة n وفي سنة n+2 شهدت ارتفاع بنسبة 0.45% مقارنة مع n+1.
- نتيجة الغير عادية: نلاحظ أن هذه الأخيرة في انخفاض تدريجي ففي سنة n+1، فقد شهدت انخفاض بنسبة 0.97% مقارنة بسنة n وفي سنة n+2 شهدت انخفاض بنسبة 0.6% مقارنة n+1.
- النتيجة الصافية: سجلت نتيجة موجبة لكل السنوات وهذا ما يدل على أن المؤسسة في حالة جيدة، وهذا ما يؤكد أن المؤسسة تتحكم في وضعيتها المالية وهي قادرة على تحقيق الأرباح.

ب-دراسة المؤشرات من خلال جدول حسابات النتائج.

جدول رقم (4): نسبة الفائض الإجمالي

الدورة n+2	الدورة n+1	الدورة n	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
1845983377.66	1469200478.09	2244939200.57	القيمة المضافة للاستغلال
7894678922.76	8493388904.74	778893790.76	مصاريف العاملين
45700024.23	662590211.19	667792066.55	ضرائب ورسوم
345693890.51	531057944.18	678938762.54	الفائض الإجمالي للاستغلال
%41.55	%2.44		نسبة التغير

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المحاسبية لمجموعة beIN SPORTS القطرية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت فائضاً إجمالياً بـ 456835555.54 سنة n في حين حققت ارتفاعاً بنسبة 2.44% لسنة n+1 مقارنة مع سنة n، وكذلك انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 41.55% لسنة n+2 مقارنة مع سنة n+1، فبالنسبة لسنة n+1 يعتبر مؤشراً جيداً لوضعية المؤسسة وكذلك لسنة n+2. لكن بنسبة أقل، فالفائض الإجمالي في انخفاض مستمر.

الخاتمة:

بعد أخذ مؤسسة beIN SPORTS أنموذجاً للدراسة التطبيقية المتعلقة بهذه الورقة البحثية، والاطلاع على الوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، وكذا تحليل كل المؤشرات المعبرة والمحللة لوضعية المؤسسة، فإن النتيجة العامة التي وصلنا إليها هي أن هناك جهد كبير وقراءة سليمة لإدارة المؤسسة محل الدراسة تسعى من خلالها دائماً إلى السيطرة على سوق المشاهدة في العام العربي بصفة خاصة والأربي بصفة عامة، كما يسهل التحليل والتفسير الاقتصادي الصحيحة والجيد لمؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في المؤسسة الإعلامية الرياضية ضبط الوضعية والأداء المالي ومن إجراءات الرقابة والمساءلة الإدارية لمختلف المسيرين وهذا ما يرشد القرارات المستقبلية لكل الأطراف ذات المصلحة، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضيات المطروحة في المقدمة. وقد تم التوصل إلى النتائج وتقديم مجموعة الاقتراحات التالية:

1. نتائج الدراسة:

- تساعد مؤشرات التوازن المالي والمحاسبي على تحقيق أهدافها المستقبلية مع التحكم في مخاطرها مع خلق قيمة مضافة للمؤسسة الإعلامية الرياضية؛
- تكون مؤشرات التسيير المالي المحاسبي أكثر تعبيراً عن واقع نشاطات المؤسسة في حالة التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة من عدمه. الأمر الذي يدل على ضرورة تبني تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسة محل الدراسة؛
- التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل وأدوات مراقبة التسيير التي يتم بها عرض نتائج الأعمال والمساهمة في البرمجة والتخطيط وفي التشخيص الأداء المالي، ويسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة، ومعرفة احتياجات التمويل واختيار وسائله.
- إن البيانات والمعلومات المحاسبية هي بمثابة منطلق الأداء المالي ونقطة بدايته، فالمحاسبة تهتم بتجميع وتبويب وتصنيف البيانات المحاسبية وتتولى الإدارة المالية تحليل هذه المعطيات والبيانات المحاسبية عن طريق التحليل المالي لاتخاذ القرار المالي السليم، وعليه فالإدارة المالية يقع على عاتقها مسؤولية التخطيط والتحليل والمراقبة المالية.
- مؤسسة beIN SPORTS تملك من الكفاءات المهنية والوسائل المالية التي هي في تطور مستمر ما يمكنه من تحقيق توازن مالي منشود، لكن إذا أحسن استغلال هذه الكفاءات أكثر.

■ هناك اهتمام واضح باستغلالها تقنيات البحث والتطوير الفعال والبحث الدائم على الكفاءات العمالية بالنسبة لمؤسسة beIN SPORTS، مما ينعكس على زيادة تكاليف المؤسسة باستمرار.

نجد من بين نقاط الضعف في مؤسسة beIN SPORTS:

■ ارتفاع رأس المال العامل في معظم السنوات (أموال مجمدة) الأمر الذي يعكس سوء التسيير في المؤسسة، وهذا ما لا يقبل من المحيط الخارجي (البنوك، الزبائن).

كما نجد ان للمؤسسة نقاط قوة عديدة منها:

■ توفر رأس المال العامل الذي يحقق لها هامش الأمان تواجه به معظم المخاطر الامر الذي يعطي ثقة لأصحاب المصالح وهذا ما تسعى الحوكمة لتحقيقه.

■ الاعتماد على الديون طويلة الأجل أكثر من الديون قصيرة الأجل في تمويلها الخارجي، وهذا في صالحها، بالإضافة عدم اللجوء إلى البنك نظراً للسيولة التي بحوزتها.

■ تمتعها بخزينة موجبة مما يبين أن حالتها المالية جيدة عدا سنة n+1 التي عرفت انخفاض بسبب تراكم الديون قصيرة الأجل، وكذلك نتيجتها خارج الاستغلال التي كانت سالبة بسبب انخفاض قيمة أسهمها في السوق.

2. الاقتراحات:

بناء على ما سبق تم دراسة مؤشرات التسيير المالي المحاسبي على مستوى مؤسسة beIN SPORTS القطرية، تم الوقوف أمام بعض المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة، وك محاولة لتقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحقيق مردودية أكبر والاستقرار في السوق والقدرة على البقاء والتي تتمثل فيما يلي:

■ من المستحسن للمؤسسة الحرص على التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة كأسلوب للرقابة الإدارية وتوفير المعلومات ذات للأطراف ذات العلاقة بغية ترشيد قراراتهم.

■ اعتماد الطرق التسييرية الحديثة ومبادئ الحوكمة في اتخاذ القرارات، والبحث والتطوير وأنظمة المعلومات لتفادي الأخطاء ومعالجتها في الوقت المناسب كحل لمواجهة المنافسة.

■ على المؤسسة استرجاع حقوقها بجميع السبل، وهذا لأنه تبين من خلال الدراسة التطبيقية أن لها حقوق تعود لعدة سنوات سابقة، والمؤسسة تتماطل في استرجاعها.

■ على المؤسسة الالتزام بتسديد ديونها القصيرة الأجل والتي يتضح من خلال الفحص أنها في ذمة المؤسسة منذ سنوات، وذلك لتعزيز ثقة الدائنين بالمؤسسة واستمرارهم في التعامل معها.

■ توعية وتحسين مستوى الموظفين خاصة على مستوى مديرية الإنتاج والمالية والمحاسبة، وكذا التجارية وهكذا للقيام بوظائف المؤسسة على أحسن وجه.

الهوامش:

- 1- Abdellati khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, dunod, 2 ED, PARIS, 1967, P310.
- 2- دادن عبد الغاني، جمعة ورقلة، مقال بعنوان قرأه في الاداء المالي، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، ص.1
- 3 - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الاردن، 2004، ص.87.
- 4- عبد الملوك مزهود، الاداء بين الكفاءة والفعالية ومفهوم التقييم، مجلة العلوم الانسانية العدد الاول، نوفمبر، 2001، جامعة بسكرة، ص.87.
- 5 -r.brosquet, fondement de la performance humaine, editions organisation. Paris, 1989, p11.
- 6- عبد الغفار الحنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، سنة 1998، ص 255.
- 7- محاسبة تحليل الاستغلال والتكاليف، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 1994-1995، ص.38.
- 8- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1998، ص 50.
- 9- عبد الغفار الحنفي، المرجع السابق، ص 79.
- 10- قلاب ذبيح الياس، قلاب ذبيح الياس، تحليل الاستغلال والتحليل المالي، دار الهدى، عين مليلة، 1998، ص.229.
- 11- الرابط (تاريخ التصفح: 15 ماي 2020)
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%8A_%D8%A5%D9%86_%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%AA%D8%B3